



# الميزانية الاقتصادية

## التوقعية لسنة 2025

تطور الآفاق الاقتصادية لسنتي 2024 و 2025

يناير 2025

### الفرضيات

### الملخص التحليلي

موسم فلاحي  
أقل من المتوسط

من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد العالمي على صموده في سياق مرونة السياسات النقدية وانتعاش التجارة الدولية. كما ستواصل أسعار المواد الأولية منحها التنازلي، لتساهم بذلك في التخفيف من الضغوط التضخمية، إلا أن هذه التوقعات ستظل رهينة بمدى تصاعد حدة النزاعات الاقتصادية والجيوسياسية.

التدابير المعتمدة

في قانون المالية 2025

سيتعزز النمو الاقتصادي الوطني سنة 2025، بعد تباطؤه المتوقع سنة 2024 مستفيدا من الانتعاش المعتدل للقطاع الفلاحي، واستمرار دينامية القطاع الثانوي، ومواصلة أنشطة القطاع الثالثي لتنتجها الجيدة.

انتعاش الطلب

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنشاط الاقتصادي، مستفيدا من تحسن المداخيل و من استمرار التوجه الإيجابي للاستثمار. ومن شأن المستوى الجيد لمداخيل خدمات السفر، إلى جانب الأداء الجيد لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، أن تساهم في احتواء عجز الحساب الجاري عند مستوى معتدل. كما من المتوقع أن يعرف عجز الميزانية تفاقما طفيفا سنة 2025، بعد انخفاضه منذ سنة 2021.

الخارجي الموجه للمغرب

منحى تنازلي للأسعار  
في الأسواق الدولية

### أهم المؤشرات الماكرو-اقتصادية

معدل عجز الحساب الجاري

1,5%

1,5%

نمو الاقتصاد الوطني

3,8%

3,0%

معدل عجز الميزانية

3,9%

3,5%

نمو القطاع الفلاحي

4,1%

-5,0%

معدل الدين العمومي الاجمالي

83,3%

83,3%

نمو القطاع غير الفلاحي

3,6%

3,8%

2025

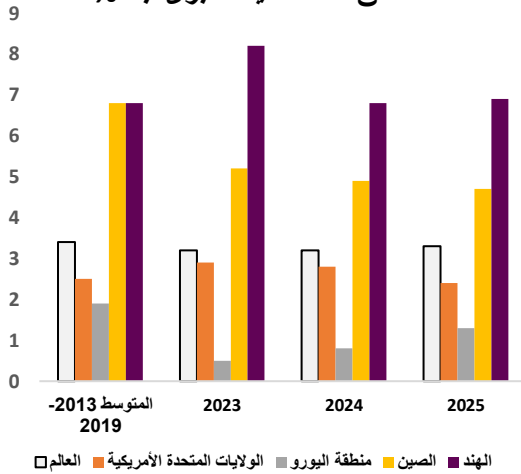
2024

## صمود النمو الاقتصادي العالمي رغم استمرار عدم اليقين

الانتعاش الاقتصادي لمنطقة اليورو بطيئا حيث لن تتجاوز وتيرته 0,8% سنة 2024 و1,3% سنة 2025.

وبخصوص الدول الصاعدة، سيبقى نمو الاقتصاد الهندي قويا ومنتظما في حدود 6,9% سنوي 2024 و2025، مدعما بقوة الاستثمار العمومي والاستهلاك الخاص. كما يتوقع أن يواصل الاقتصاد الصيني تباطؤه ليستقر نموه في وتيرة 4,7% سنة 2025 عوض 4,9% سنة 2024 و5,2% سنة 2023، نتيجة تأثيرات أزمة قطاع العقار وتراجع الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يؤثر تشديد القيود التجارية على النشاط الصناعي للبلد.

تطور النمو الاقتصادي العالمي ونمو المناطق الاقتصادية الكبرى ب %



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - دجنبر 2024

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي صموده ليسجل نموا بوتيرة 3,2% سنوي 2024 و2025<sup>1</sup> في سياق مواصلة نهج سياسات نقدية مرنة وانتعاش التجارة العالمية. وتعد الدول الآسيوية الصاعدة المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي، في حين تبقى دينامية اقتصاديات الدول المتقدمة متواضعة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، سيتباطأ النشاط الاقتصادي بشكل طفيف سنة 2025 إلى 2,4% عوض 2,8% سنة 2024. كما سيتراجع الاستهلاك الخاص نتيجة انخفاض الادخار وتقنين الهجرة. وسيتم ترشيد الاستثمار العمومي في حين سيتم تشجيع الاستثمار الخاص عبر تحفيزات السياسات الصناعية الجديدة. غير أن التغييرات المحتملة في توجهات السياسات الاقتصادية ستؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية التي ستؤثر على القدرة الشرائية للأسر وعلى الاستثمار والتشغيل.

وبمنطقة اليورو، سيستفيد النمو الاقتصادي من انتعاش الطلب الداخلي. كما ستتعزيز استثمارات المقاولات بالشروط التمويلية المرنة، وسيستفيد الاستهلاك الخاص من زيادة حجم المداخيل الحقيقية، نتيجة انخفاض التضخم. غير أن المبادلات من السلع، ستأثر بانكماش أنشطة الصناعات التحويلية وبالصرعات التجارية والتوترات الجيوسياسية. كما ستؤدي الاضطرابات السياسية التي تعرفها ألمانيا وفرنسا إلى تقليص معدلات نموها. وبالتالي، سيبقى

<sup>1</sup> الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - دجنبر 2024

## منحى تنازلي للأسعار العالمية وانتعاش التجارة الدولية

تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية غير الطاقية بـ%



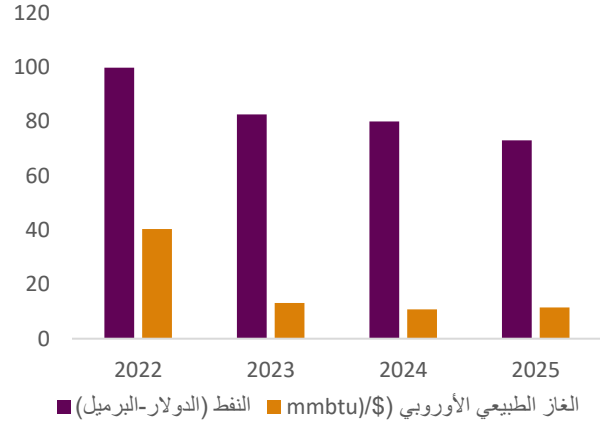
المصدر: البنك الدولي: أكتوبر 2024

وفي هذا السياق الذي يتسم بالمنحى التنازلي لأسعار المواد الأولية وبفضل تأثيرات تشديد السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة، سيصل التضخم إلى المستويات المستهدفة من طرف البنك المركزي في معظم الدول بحلول نهاية سنة 2025.

كما سيتواصل الانتعاش التدريجي لحجم المبادلات العالمية خلال سنة 2025، ليسجل وتيرة نمو ب معدل نمو 3,6% سنة 2025، نتيجة انتعاش الطلب الداخلي في اقتصاديات الدول الكبرى. غير أن، الزيادات الكبيرة في تكاليف النقل البحري ستواصل تأثيرها على أسعار المنتجات المستوردة. ومن جهتها، ستعزز المبادلات من الخدمات من وتيرة نموها نتيجة النمو القوي لخدمات المقدمة للمقاولات والسياحة.

من المتوقع أن تعرف أسواق النفط فائضا في العرض، نتيجة زيادة الإنتاج في العديد من الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط، خاصة في الولايات المتحدة واستقرار الطلب في الصين. وهكذا، ستناهز أسعار النفط 80 دولارا في المتوسط سنة 2024، ويرتقب أن تصل إلى حوالي 73 دولارا للبرميل سنة 2025، وهو أدنى مستوى له سجل خلال الأربع سنوات الأخيرة. بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي الأوروبية، فإنها ستعرف ارتفاعا لن يتجاوز 6,5% سنة 2025 نتيجة زيادة العرض بعض الارتفاعات الاستثنائية خلال السنوات الأخيرة.

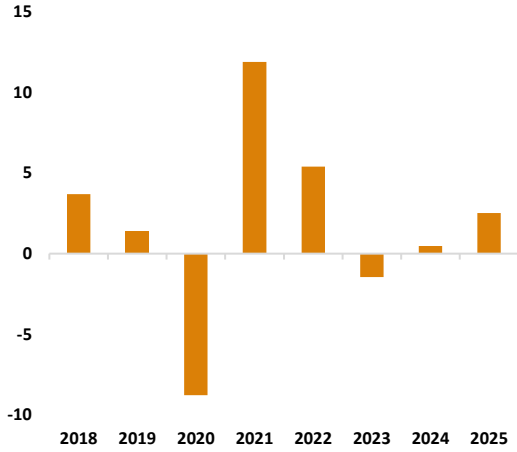
تطور أسعار النفط والغاز الطبيعي الأوروبي



المصدر: البنك الدولي: أكتوبر 2024

وفيما يتعلق بالمواد الأولية غير الطاقية، فإنها ستسجل منحا تنازليا، حيث ستعرف أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا ب 4% سنة 2025 عوض ارتفاع طفيف سنة 2024، في سياق يتسم بظروف مناخية ملائمة. ومن جهتها، ستسجل أسعار ثنائي فوسفات أمونيوم (DAP) انخفاضا ب 9% سنة 2025 عوض 2,4% سنة 2024 وتراجعها الكبير ب 30% سنة 2023.

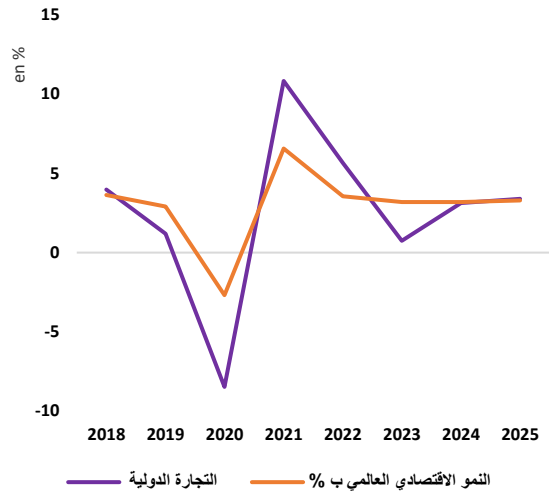
تطور الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب%



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحساب المندوبية السامية للتخطيط

غير أن هذه التوقعات تبقى رهينة بالعديد من المخاطر حيث قد يؤدي تدهور الوضعية الجيوسياسية العالمية إلى اختلالات في الأسواق العالمية للطاقة وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات. وبالمثل، سيؤدي تفاقم الضغوطات التجارية إلى اختلالات على مستوى الاستثمار والتجارة العالمية مما سيؤثر على النمو العالمي.

تطور النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية ب%



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دجنبر 2024

في ظل هذه الظروف، ستستفيد الصادرات الوطنية من انتعاش الطلب الموجه نحو المغرب، الذي سينتقل نموه من -1,5% سنة 2023 إلى 0,5% سنة 2024 ثم إلى 2,5% سنة 2025، ارتباطا بتحسين الواردات لدى الشركاء الرئيسيين، خاصة فرنسا وإسبانيا. وبالمثل، ستستفيد الواردات الوطنية من المنحى التنافسي لأسعار المواد الأولية، الشيء الذي سيفرز انخفاضاً في الفاتورة الطاقية والغذائية.

## مسار نمو إيجابي للاقتصاد الوطني سنة 2025

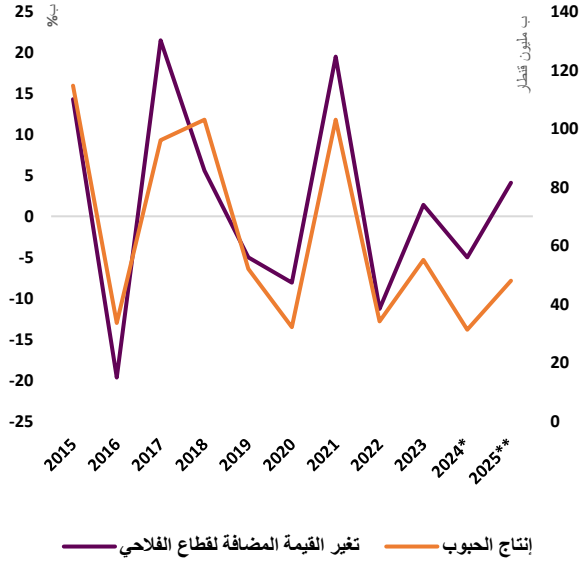
سيتعزز النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2025 بعد تباطؤه سنة 2024، نتيجة الانتعاش المعتدل للقطاع الفلاحي ومواصلة الأنشطة غير الفلاحية لنتائجها الجيدة.

### انتعاش القطاع الأولي سنة 2025 بعد تراجعه سنة 2024

سيتميز الموسم الفلاحي 2025/2024 بظروف مناخية أكثر ملائمة من تلك التي عرفها الموسم الماضي، والذي سجل خلاله عجزا كبيرا في التساقطات المطرية، لم يتجاوز معه إنتاج الحبوب 31,2 مليون قنطار. واتسمت بداية الموسم الفلاحي الحالي بمستويات جيدة من التساقطات المطرية رغم تقلبات درجات الحرارة التي أعقبتها. وسيستفيد إنتاج أنشطة الزراعات النباتية من التساقطات المطرية التي عرفتها بداية السنة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل أنشطة تربية الماشية تأثرها بتداعيات تعاقب سنوات الجفاف وبتحديات إعادة تكوين القطيع الوطني، رغم التدابير المختلفة المتخذة لدعم هذا القطاع.

وهكذا، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نموا ب 4,1% سنة 2025، بناء على فرضية مستوى إنتاج للحبوب أقل من المتوسط عوض انخفاض قدر سنة 2024 ب 5%.

تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي وإنتاج الحبوب



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والمندوبية السامية للتخطيط

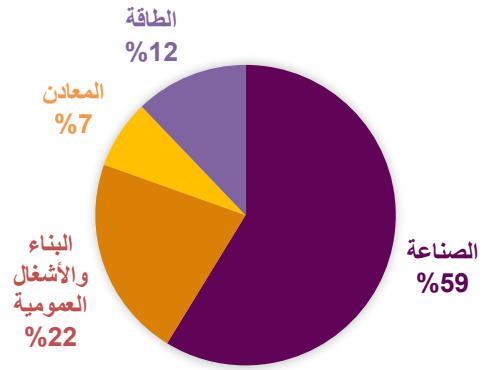
وبناء على زيادة القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري ب 6,5% عوض 3,8% المرتقبة سنة 2024، سيتحسن القطاع الأولي ب 4,2% سنة 2025 عوض انخفاض ب 4,6% سنة 2024، ليسجل مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,4 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 0,5 نقطة سنة 2024.

### مواصلة النتائج الجيدة للأنشطة غير الفلاحية

ستسجل الأنشطة غير الفلاحية نموا ب 3,8% سنة 2024 و 3,6% سنة 2025، مدعمة بانتعاش أنشطة قطاعات البناء والأشغال العمومية والمعادن، ودينامية الأنشطة الصناعية وكذا مواصلة أنشطة التجارة والسياحة والنقل لنتائجها الجيدة.



البنية المتوسطة لقيمة المضافة لقطاع الثانوي خلال  
الفترة 2023-2015



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الصناعات ديناميتها خلال سنة 2025 لتسجل نموا ب 9,6%، مستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السيارات الذي من شأنه أن يمكن من إدخال تكنولوجيات جديدة وتقوية الإنتاج الوطني خاصة بالنسبة للبطاريات الكهربائية.

وبالمقابل، سيواصل قطاع النسيج تأثره بضعف قدرته التنافسية في الأسواق العالمية واعتماده الكبير على الأسواق الأوروبية، وهيمنة القطاع غير المنظم على أنشطته، في سياق ارتفاع تكاليف الطاقة وضعف الاندماج الداخلي. وهكذا، ستسجل القيمة المضافة لهذا القطاع نموا سلبا ب 3% سنة 2024، قبل أن تعرف سنة 2025 نموا موجبا ب 1,7%.

من جهتها، ستسجل الصناعات الغذائية، التي تمثل 27,5% من القيمة المضافة للأنشطة الصناعية خلال 2019-2023، نموا معتدلا ب 1,3% سنة 2025 عوض 0,9% المقدرة سنة 2024 وتراجعها ب 0,2% سنة 2023، نتيجة الانتعاش النسبي للقطاع الفلاحي.

وستواصل أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2025، تحسنها، لتسجل زيادة ب 3,8% عوض ارتفاع ب 4,2% سنة 2024 وانخفاض ب 0,4% سنة 2023. وستعزز هذه الدينامية بالانخفاض التدريجي لأسعار مواد البناء وتخفيف الشروط التمويلية، وبالتالي تشجيع استثمارات المنعشين العقاريين. كما ستستفيد من تسريع مشاريع البنية التحتية المائية والطاقية وتلك المتعلقة بتنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى، وكذلك من مواصلة التدابير الرامية إلى الاستفادة من السكن ومن برنامج إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف قطاع المعادن الذي يرتبط بشكل كبير بالصناعات الكيماوية، ارتفاعا كبيرا ب 17,9% سنة 2024، بعد انخفاضات متتالية خلال سنتي 2022 و 2023 ب 23%

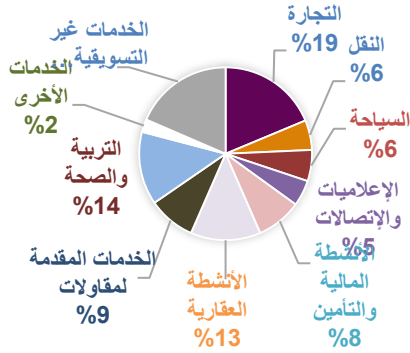
ستتحسن القيمة المضافة للأنشطة الصناعية، التي تمثل في المتوسط حوالي 59% من القيمة المضافة للقطاع الثانوي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و 2023 ب 3,7% سنة 2025 عوض زيادة ب 4% سنة 2024.

كما ستستفيد أنشطة الصناعات الكيماوية، خلال سنة 2024 من زيادة الطلب الخارجي لتسجل ارتفاعا مهما ب 12,9% عوض 1,2% فقط سنة 2023. ويعزى ذلك أساسا إلى تطور أنشطة صناعات الأسمدة الكيماوية الموجهة للتصدير مستفيدة من تراجع الصادرات الصينية والروسية من الأسمدة الفوسفاتية مقابل ارتفاع الطلب الوارد من الهند والبرازيل. وستواصل الصناعات الكيماوية سنة 2025 ديناميتها رغم تباطؤها، نتيجة التحسن المتوقع للطلب الخارجي على هذه المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، ستسجل صناعات معدات النقل نموا ملحوظا ب 14,4% سنة 2024، ويعزى ذلك أساسا إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية لأنشطة صناعة السيارات عبر إنشاء تجهيزات جديدة وتوسيع مصانع إضافية. وبالمثل، ستدعم صناعة الطائرات بارتفاع المبيعات من أنشطة تركيب وتجميع أنظمة الربط للأسلاك الكهربائية. وستواصل هذه

سنتي 2024 و2025، بناء على التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي.

بنية القيمة المضافة لقطاع الثالث خلال الفترة 2023-2019



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

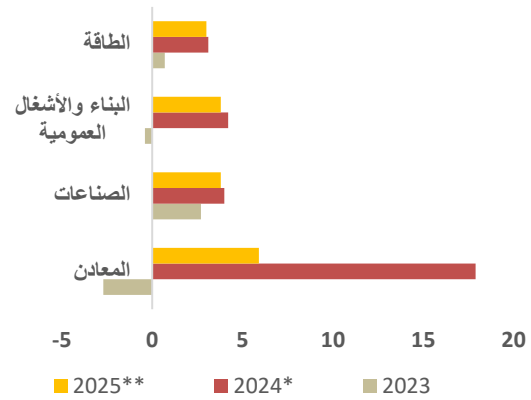
وستسجل القيمة المضافة للخدمات المقدمة للمقاولات زيادة ب 3,8% سنة 2025، مدعمة بانتعاش أنشطة القطاع الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، ستتحسن القيمة المضافة للخدمات العقارية ب 2,2% سنة 2025، نتيجة انتعاش أنشطة قطاع البناء.

وبخصوص القيمة المضافة للقطاع السياحي، فإنها ستتحسن ب 7,4% سنة 2025، عوض 7,7% المرتقبة سنة 2024 بعد الزيادة الكبيرة ب 23,5% المسجلة سنة 2023. ويعزى ذلك أساساً، إلى النتائج الاستثنائية للوافدين وللمداخيل السياحية بفضل تنظيم التظاهرات والفعاليات الدولية والمجهودات المبذولة للترويج للواجهة السياحية المغربية.

وفيما يتعلق بخدمات النقل والتخزين، ستتحسن قيمتها المضافة ب 5,9% سنة 2025 عوض 4,4% المتوقعة سنة 2024. وستعزز هذه الدينامية بالزيادة المستمرة لرواج النقل الجوي والنقل البحري، وخاصة بمواصلة النتائج الجيدة لصادرات الفوسفات الخام ومشتقاته ومنتجات معدات النقل.

و2,7% على التوالي. ويعكس هذا الانتعاش تقوية إنتاج الفوسفات الخام، مدعماً بالطلب المحلي المتزايد للصناعات التحويلية على منتجات الأسمدة الكيماوية. وسيواصل قطاع المعادن انتعاشه خلال سنة 2025 بوتيرة نمو ستصل إلى 5,9%، نتيجة استمرار تحسن الإنتاج التسويقي للفوسفات.

تطور القطاعات الثانوية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في ظل هذه الظروف، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الثانوي زيادة ب 3,8% عوض 5,1% المقدر سنة 2024، حيث ستناهز مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني حوالي 0,9 نقطة عوض 1,2 نقطة سنة 2024.

سيواصل القطاع الثالثي، الموجه بشكل أساسي نحو السوق الداخلي، دعمه للنمو الاقتصادي سنة 2025، حيث سيسجل زيادة ب 3,5% عوض 3,2% سنة 2024. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الخدمات غير التسويقية والخدمات التسويقية على التوالي ب 3,2% سنة 2025 عوض 3,4% سنة 2024 و3,6% سنة 2025 عوض 3,2% المرتقبة سنة 2024.

سيعرف قطاع التجارة، التي تمثل قيمته المضافة في المتوسط 19% من القيمة المضافة للقطاع الثالثي خلال 2019-2023، زيادة ب 2,5%

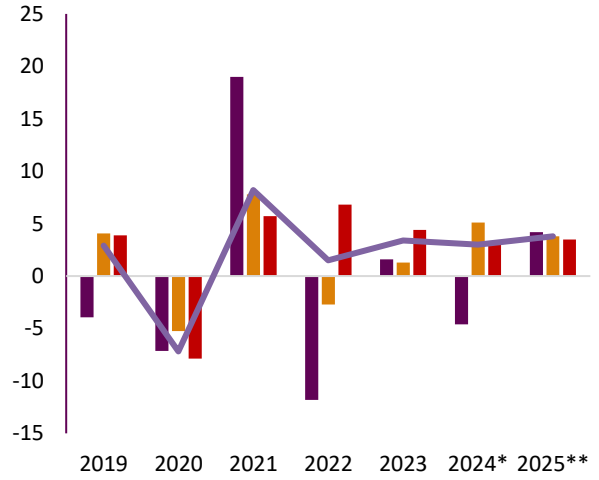
الاجتماعي المباشر. وهكذا، ستبلغ مساهمة استهلاك الأسر في نمو الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 1,8 نقطة سنتي 2024 و2025.

وبناء على استهلاك الإدارات العمومية الذي سيسجل زيادة ب 4,1% سنة 2025 عوض 3,9% سنة 2024، سيرفع الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 3,3% سنة 2025 عوض الزيادة المقدرة ب 3,4% سنة، 2024، ليفرز بالتالي مساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 2,6 نقط سنة 2025 عوض 2,7 نقط سنة 2024.

ومن جهته، سيواصل الاستثمار الإجمالي انتعاشه الذي بدأ سنة 2023، حيث سيستفيد من التأثيرات الإيجابية لمختلف الأوراش المرتقبة والجاري تنفيذها، في سياق مواصلة التوجه الملائم للسياسة المالية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وبالاستعدادات لتنظيم التظاهرات العالمية وكذا من المنحى التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، سيرفع الاستثمار الإجمالي ارتفاعا ب 6,7% سنة 2025 عوض 9,1% المقدرة سنة 2024، ليفرز بالتالي مساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 2 نقط.

في ظل هذه الظروف، سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2025 ليسجل ارتفاعا ب 4,2% عوض زيادة متوقعة ب 4,9% سنة 2024، حيث سيساهم في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 4,6 نقط عوض 5,3 نقط سنة 2024.

## تطور القطاعات الإنتاجية ب%



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في ظل هذه الظروف وبناء على الزيادة المتوقعة في الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 5% سنة 2025 عوض 5,7% سنة 2024، سيسجل حجم الناتج الداخلي الإجمالي نموا ب 3,8% سنة 2025 عوض 3% المقدرة سنة 2024. وبالقيمة، سينتقل نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,5% سنة 2024 إلى 5,9% سنة 2025، ليفرز بذلك ارتفاعا في التضخم المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي حيث سينتقل من 1,5% سنة 2024 إلى 2,1% سنة 2025.

## تعزيز دينامية الطلب الداخلي

سيرفع استهلاك الأسر سنة 2025 ارتفاعا ب 3% عوض 3,2% المقدرة سنة 2024 ويعزى هذا المنحى أساسا إلى التحكم في مستوى التضخم وإلى التحسن في المداخل نتيجة الزيادات المقررة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي والنتائج الجيدة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومواصلة تقديم الدعم

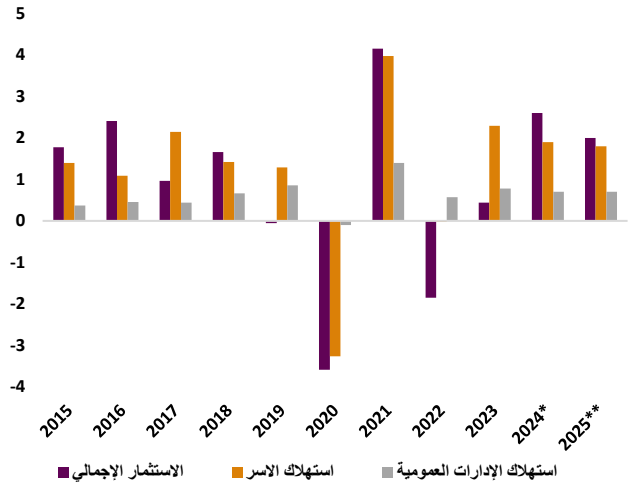


وفي هذا السياق، سيعرف حجم الصادرات من السلع زيادة ب 7,4% سنة 2025 عوض 7,6% سنة 2024.

من جهتها، ستواصل الواردات من المنتجات الغذائية ارتفاعها للاستجابة للطلب الداخلي. وبالمثل، ستستمر الواردات من الحيوانات الحية في منحها التصاعدي للتخفيف من الضغط على القطيع الوطني. بالإضافة إلى ذلك، ستعرف الواردات من سلع التجهيز ومن أنصاف المنتجات ارتفاعا كبيرا سنتي 2024 و2025، مدعمة بدينامية الاستثمار وبالنتائج الجيدة لقطاعات التصدير التي تعتمد على المدخلات المستوردة. وستواصل منتجات الاستهلاك النهائية منحها التصاعدي سنة 2025، مدعمة بتعزيز الطلب الداخلي. في ظل هذه الظروف، سيسجل حجم الواردات من السلع سنة 2025 زيادة ب 7,9% عوض ارتفاع ب 11,1% سنة 2024.

وفيما يتعلق بالمبادلات من الخدمات، ستساهم النتائج الجيدة لأنشطة القطاع السياحي بشكل ملحوظ في نمو الصادرات من خدمات الأسفار وخدمات النقل. وسيتعزز هذا المنحى خلال سنة 2025 نتيجة تعزيز الجاذبية السياحية. وبالتالي، سيرتفع حجم الصادرات من السلع والخدمات إلى 7,7% سنة 2025 عوض 7,9% المتوقعة سنة 2024. وبالموازاة مع ذلك، سيسجل حجم الواردات من السلع والخدمات زيادة ب 7,9% سنة 2025 عوض 11,1% المتوقعة سنة 2024. في هذا السياق، سيواصل صافي الطلب الخارجي تسجيل مساهمة سالبة في

مساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي

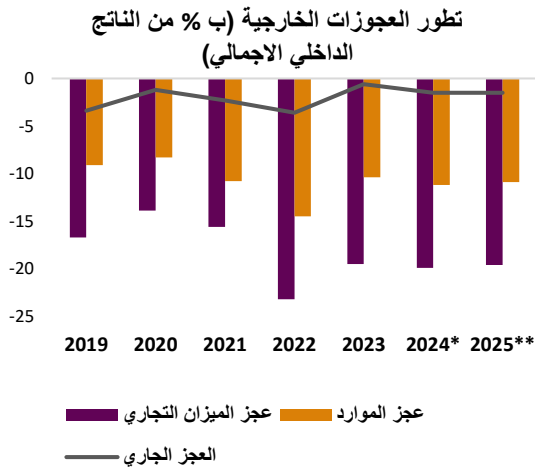


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## مساهمة سالبة للطلب الخارجي في النمو الاقتصادي

مستفيدة من قوة الطلب العالمي، ستعرف الصادرات من المهن العالمية دينامية إيجابية سنة 2024، خاصة بالنسبة لقطاعات صناعات السيارات والطائرات، حيث يتوقع أن تتعزز نتائجها الإيجابية خلال سنة 2025. بالإضافة إلى ذلك، ستسجل الصادرات من الفوسفات ومشتقاته زيادة ملحوظة سنة 2024، نتيجة انتعاش الطلب الوارد من الشركاء الرئيسيين، لتواصل منحها التصاعدي خلال سنة 2025. في حين ستسجل صادرات قطاع النسيج نموا معتدلا، نتيجة تباطؤ الطلب الأجنبي والمنافسة الكبيرة في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ستعرف الصادرات من المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية سنة 2025 انتعاشا، مستفيدة من التحسن المتوقع في الإنتاج الفلاحي بعد وتيرة معتدلة خلال سنة 2024.

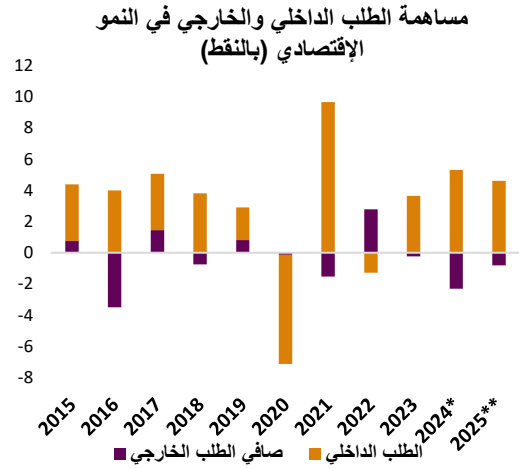
حدود 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي  
سنتي 2024 و2025.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف

وسيعرف معدل الادخار الداخلي زيادة لينتقل من 20,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 21,1% سنة 2025. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المتوقعة في الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ب 5,9% وإلى الارتفاع المرتقب للاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة ب 5,4% سنة 2025. وأخذا بعين الاعتبار المدخيل الخارجية الصافية في حدود 7,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 و7,1% سنة 2025، سيصل الادخار الوطني إلى حوالي 28,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025. كما سيمثل مستوى الاستثمار الإجمالي حوالي 29,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 عوض 29,6% سنة 2024 ليستقر بذلك مستوى الحاجيات التمويلية في حدود 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2024 و2025.

النمو الاقتصادي سنة 2025 في حدود 0,8  
نقطة عوض 2,3- نقطة سنة 2024.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ستواصل أسعار المواد الأولية منحها التنازلي الذي بدأت منذ سنة 2023، الشيء سيمكن من تقليص الفاتورة الطاقية وفاتورة استيراد الحبوب. غير أن تطور قيمة الواردات من السلع ستبلغ حوالي 6,1% سنة 2025 عوض 5,6% سنة 2024، نتيجة قوة حجم الواردات. بالموازاة مع ذلك، سترتفع قيمة الصادرات من السلع ب 6,8% عوض 5,4% المقدر سنة 2024.

وهكذا، سيتقلص عجز الميزان التجاري لينتقل من 19,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 19,6% سنة 2025 وهو مستوى يتجاوز المعدل المتوسط 16,3% المسجل خلال الفترة 2015-2019. وبالمثل، سيتقلص عجز الموارد منتقلا من 11,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 10,9% سنة 2025. ويعزى ذلك إلى النتائج الجيدة لأنشطة القطاع السياحي الذي سيواصل تحفيز المبادلات من الخدمات. في ظل هذه الظروف وبناء على النتائج الجيدة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، سيستقر عجز الحساب الجاري في

## تراجع عجز الميزانية خلال سنة 2024 قبل تفاقمه الطفيف سنة 2025

بعدها بلغ 7,1% سنة 2020، نتيجة تداعيات الأزمة الصحية، سيعرف عجز الميزانية منذ 2021 منحا تنازليا، خاصة نتيجة التدابير المتخذة لاستعادة توازن المالية العمومية، ليصل إلى 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023. غير أن هذا المستوى يبقى مرتفعا بالمقارنة مع المتوسط السنوي 3,7% المسجل خلال الفترة 2014-2019. وتتميز آفاق المالية العمومية سنة 2025 بزيادة النفقات الإجمالية بوتيرة تفوق ارتفاع المداخيل الجارية.

وسيساهم انتعاش القطاع غير الفلاحي والنتائج الجيدة للطلب الداخلي، مصحوبة بأهمية تحصيل المداخيل الناتجة عن مختلف التدابير الجبائية في الزيادة الاستثنائية للمداخيل الجارية. وستواصل هذه المداخيل تحسنها خلال سنة 2025 مستفيدة من زيادة المداخيل الجبائية وغير الجبائية ب 7,5% و 5,6% على التوالي.

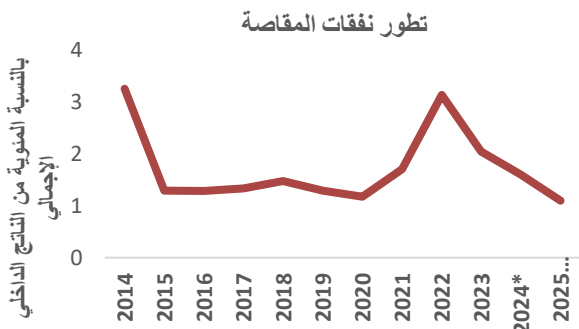
وستعزز المداخيل الجبائية، لتبلغ 19,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 عوض 19,5% سنة 2024. ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الضرائب المباشرة، التي ستستقر في حدود 8,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2024 و2025، وارتفاع الضرائب غير المباشرة إلى حدود 8,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 عوض 8,2% المرتقبة سنة 2024.

بالإضافة إلى ذلك، ستتحسن المداخيل غير الجبائية، مستفيدة من المداخيل الواردة من آليات التمويل المتجددة وكذلك من المداخيل الواردة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا ستصل المداخيل غير الجبائية إلى حوالي 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2024 و2025. وهكذا ستبلغ المداخيل الجارية حوالي 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 و 24,5% سنة 2025.

وستواصل النفقات الإجمالية منحها التصاعدي سنة 2025 لتبلغ حوالي 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,2% سنة 2024. وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفقات الجارية قد تراجعت، في حين أن حصة نفقات الاستثمار قد ارتفعت بحوالي 5 نقط بين الفترتين 2010-2014 و2015-2023، الشيء الذي يعكس إرادة الدولة في دعم النشاط الاقتصادي.

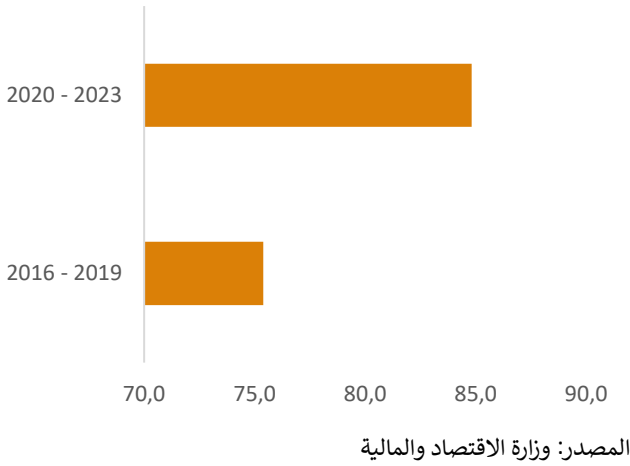
وبخصوص النفقات العادية، فإن حصتها سترتفع لتصل إلى 21,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 20,6% المقدرة سنة 2024، نتيجة زيادة نفقات السلع والخدمات التي ستستقر في حدود 18,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 عوض 16,6% المقدرة سنة 2024. ويعزى هذا التطور إلى زيادة نفقات الموظفين التي ستناهز حوالي 11,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 10,8% سنة 2024 وإلى ارتفاع نفقات السلع والخدمات الأخرى التي ستبلغ حوالي 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة نتيجة التحويلات والإعانات نحو القطاعات الاجتماعية.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية

والمُنحى الملائم للاستثمار العمومي في تطور الدين العمومي الإجمالي الذي سيستقر في حوالي 83,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنّي 2024 و2025 عوض 82,1% سنة 2023.

الدين العمومي الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



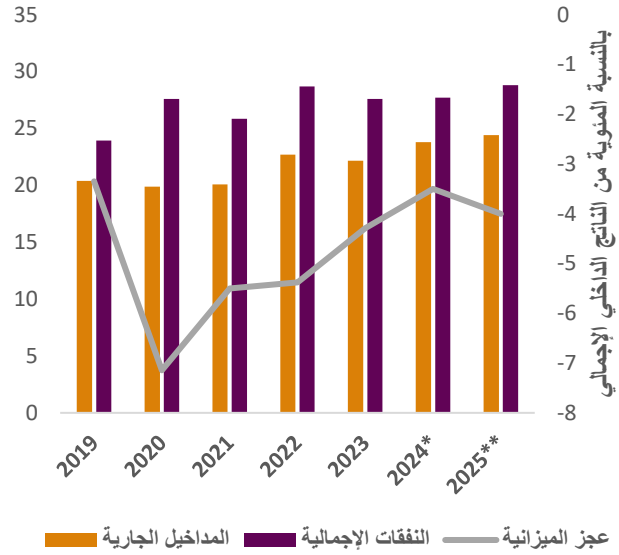
ومن المتوقع أن يواصل الدين على الخزينة منحاه التصاعدي سنة 2025 ليبلغ حوالي 69,9% من الناتج الداخلي الإجمالي وهو نفس المستوى المسجل سنة 2024. وسيسجل الدين الداخلي على الخزينة، المكون الرئيسي للدين على الخزينة، ارتفاعا ليستقر في حدود 52,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025. ومن جهته، سيبلغ الدين الخارجي للخزينة حوالي 17,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنّي 2024 و2025، بعد انتقاله من 12,9% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 2016-2019 إلى 17% بين 2020 و2023.

وبخصوص الدين الخارجي المضمون، فإنه سيرتفع ليناhez حوالي 13,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنّي 2024 و2025 بعد التذبذبات التي عرفتتها مستوياته منذ سنة 2018.

ستراجع نفقات المقاصة إلى حوالي 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,7% المتوقعة سنة 2024، نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية ومواصلة تنفيذ الإلغاء الجزئي لدعم غاز البوتان. وستستقر نفقات الاستثمار في حدود 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي الشيء الذي سيدعم مجهودات الاستثمار العمومي.

وهكذا، سيتقلص عجز الميزانية لسنة 2024 ليناhez حوالي 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض سنة 2024 قبل أن يتفاقم إلى 3,9% سنة 2025.

### تطور عجز الميزانية



## استقرار معدلات المديونية في مستويات مرتفعة

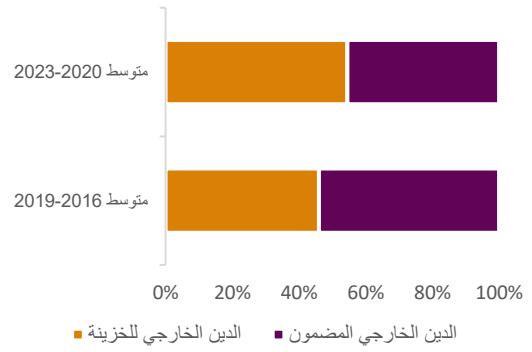
بعد تفاقمه بشكل كبير سنة 2020 نتيجة الأزمة الصحية، منتقلا من 75,5% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة 2016-2019 إلى 84,8% بين سنّي 2020 و2023، سيستقر معدل الدين العمومي الإجمالي للاقتصاد الوطني في مستويات تفوق تلك المسجلة قبل الأزمة الصحية. وسيساهم انتعاش دينامية الاقتصاد

كما ستواصل القروض على الاقتصاد نموها، لترتفع سنة 2025 بحوالي 6,2% بعد زيادة متوقعة ب 6,5% سنة 2024، في حين ستعزز وتيرة نمو القروض الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية لتستقر في حدود 6,9% سنة 2025 عوض 4,8% سنة 2024 وانخفاض ب 4,7% سنة 2023.

ومن جهته، يتوقع أن يتطور صافي الموجودات الخارجية ب 2,2% سنة 2025 بعد ارتفاعه الاستثنائي ب 17% سنة 2024.

وهكذا، وبناء على تطور المقابلات الأخرى، ستعرف الكتلة النقدية زيادة بوتيرة 6,4% سنة 2024، في حين يتوقع أن تستقر في حدود 5%، سنة 2025.

بنية الدين الخارجي العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

## نحو تحسن الشروط التمويلية

في سياق تراجع الضغوطات التضخمية، قرر البنك المركزي في شهر دجنبر 2024 للمرة الثانية من هذه السنة، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2,5%. وسيساهم ذلك في تحسن القروض البنكية للقطاع غير المالي، مدعمة خاصة بالانتعاش الاستثنائي لقروض التجهيز سنة 2024.



## ملحقات إحصائية

توقعات		إنجازات			مؤشرات
2025	2024	2023	2022	2021	
<b>تطور المحيط الدولي ب %</b>					
3,3	3,2	3,2	3,6	6,6	الاقتصاد العالمي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
-6,9	-5,1	-29,9	60,0	81,0	مؤشر المواد الأولية الطاقية
-3,7	1,9	-9,7	9,0	33,2	مؤشر المواد الأولية غير الطاقية
3,6	3,5	1,0	5,0	-10,4	التجارة الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
2,5	0,5	-1,5	5,4	11,9	الطلب الموجه نحو المغرب
<b>الاقتصاد الوطني</b>					
<b>تطور القطاعات المنتجة ب %</b>					
3,8	3,0	3,4	1,5	8,2	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم
4,1	-5,0	1,4	-11,3	19,5	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي
3,6	3,8	3,5	3,4	6,4	القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي
3,8	5,1	1,3	-2,7	7,8	القيمة المضافة لقطاع الثانوي
3,5	3,2	4,4	6,8	5,7	القيمة المضافة للقطاع الثالثي
2,1	1,5	6,4	2,7	2,4	التضخم
<b>تطور مكونات الطلب ب %</b>					
4,2	4,9	3,3	-1,2	9,0	الطلب الداخلي
3,3	3,4	3,9	0,7	7,0	الاستهلاك النهائي الوطني
3,0	3,2	3,7	0,0	6,8	استهلاك الأسر
4,1	3,9	4,1	3,0	7,2	استهلاك الإدارات العمومية
6,7	9,1	1,5	-6,0	14,5	الاستثمار الإجمالي
7,7	7,9	8,8	20,5	7,9	الصادرات من السلع والخدمات
7,9	11,1	7,4	9,5	10,4	الواردات من السلع والخدمات
<b>أهم المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي</b>					
-19,6	-19,9	-19,5	-23,2	-15,6	عجز الميزان التجاري
-10,9	-11,2	-10,4	-14,5	-10,8	عجز الموارد
-1,5	-1,5	-0,6	-3,6	-2,3	عجز الحساب الجاري
3,9	3,5	4,3	5,4	5,5	عجز الميزانية
69,9	69,8	69,5	71,5	69,4	الدين للخزينة
83,3	83,3	82,1	86,2	83,3	الدين العمومي الإجمالي
29,8	29,6	28,8	30,3	30,7	معدل الاستثمار الإجمالي
21,1	20,7	20,5	18,8	21,4	الإدخار الداخلي
28,3	28,1	28,2	26,7	28,3	الإدخار الوطني